

(الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة)

"صحيح البخاري أنموذجاً"

د. وضحة بنت عبد الهادي المري (*)

جامعة الكويت

المستخلص: هذا بحث فيه بيان أهم الضوابط العلمية التي يستعان بها لتقويم الكتابات المعاصرة حول "صحيح الإمام البخاري" حيث يبيّن الأصول العلمية الواجب توفرها في الناقد والمقود به في الكتابات المعاصرة، وذلك حتى تكون الدراسة مبنية على أصول وضوابط صحيحة، ويستفيد منها القارئ نتائج علمية سليمة، سواء كانت هذه الكتابات حول المنهج أو الشرح أو النقد أو الاستدراك، وسواء كانت هذه الكتابات مصادر مقروءة أو مسموعة أو مرئية، فتكون الكتابة والقراءة وفق المعايير والأصول التي راعاها علماء الإسلام من المحدثين وغيرهم عند التأليف، ويبين البحث بعض صور التعدي على أصل من أصول السنة، بل هو من أصح أصولها، فيمكن من خلال هذه الضوابط الرد على أكثر هذه الطعون الموجهة إلى الأحاديث النبوية الصحيحة والمجتمات والشبهات التي يوردها بعض المعاصرين على "صحيح البخاري"، ويمكن - أيضاً - عن طريق الالتزام بهذه الضوابط التحكم في كثير من هذه الدراسات والكتابات والقراءات المعاصرة في الساحة العلمية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي حول "صحيح الإمام البخاري" خاصة وغيره من كتب السنة عامة.

الكلمات المفتاحية: ضوابط منهجية، النقد العلمي، الناقد، المعايير، الكتابات المعاصرة، الشبهات.

Methodological controls to evaluate contemporary critical writings "Example: Saheh-El-bokhary"

Dr. Wadhiha Abdulhadi Al Marri*

Kuwait University

Abstract: This study is illustrating the most important scientific controls that are needed to evaluate the contemporary writings about "Saheh-El-bokhary". The study discusses the scientific fundamentals that should be found in the critic and the criticism of the contemporary writings, because the researcher should depend on correct scientific fundamentals during his study. Thus, the reader will get the benefit of the correct scientific results, whatever it was related to the methodology, explanation, criticism or recognition. The writings can be taken from read, audible or visible sources, but these writings and readings should follow specific standards and fundamentals as the Islamic specialists of prophetic hadith and others. In this study, there is a refutation for the most frequent claims against the correct prophetic hadith and the study faced also the attacks and the suspicions that are used by the modernists against Saheh-El-bokhary. The study discussed some ways of aggression against the Saheh-El-bokhary which is considered one of main books of Sunnah and its most correct prophetic books. There are some of modern writings are not following the correct scientific fundamentals. Through abiding by these criteria, it will be possible to control more of these modern studies, writing, readings or social media contents on the scientific side about Saheh-El-bokhary.

key words: Methodological controls, scientific criticism, critic, criteria, modern writings, suspicions

(*) Assistant Lecturer, Department of Interpretation and Hadith, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University.

(*) مدرس مساعد بقسم التفسير والحديث الشريف، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

البريد الإلكتروني: Wadhaalmari7@gmail.com

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على
إمام المرسلين، سيدنا محمد، عليه أفضل الصلاة والتسليم،
وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.
وبعد ..

فمنذ عصر التأليف الأول نجد أن علماء الإسلام
قد وضعوا أسساً وقواعداً لنقد الأخبار وقبولها مستنديين
إلى قوله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ
فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾
(الحجرات : آية 6) .

ومنذ ظهور الكتابات الحديثية بجميع أقسامها،
وضع علماء الحديث عدة ضوابط علمية وأسس لا بد من
مراعاتها في الكتابة الحديثية، وهي مستفادة من مناهجهم
في الرواية والتأليف والنقد والاستدراك، وهذه الضوابط
منها ما كان متعلقاً بالرواية كاشتراط العدالة والضبط
والسماع واتصال الأسانيد، ومنها ما كان متعلقاً
بالمرويات من الخلو من الشذوذ والعلة، ومنها ما يختص
بشروط خاصة للكاتب في مؤلفه من توفر شروط
الصحة أو عدم الاشتراط بأن يكون الحديث في دائرة
الحديث المقبول، أو أن يكون عليه العمل، ومنها ما كان
متعلقاً بشروط النقاد والجرح والمجروح، وغيرها من
الضوابط التي راعاها المحدثون في كتبهم حتى تكون
هذه الكتب وفق منهج صحيح مقبول .

مشكلة البحث :

من الملاحظ في وقتنا المعاصر توجه بعض من
يعتبر نفسه من أهل العلم وممن زعم أنه يسير على منهج
المحدثين، بل ويحمل شهادات علمية، توجه مثل هؤلاء
إلى الطعن المباشر في كتب السنة، ومنها في البخاري
و"صحيحه"، ويتخذ من هذا محوراً لبحوثه ومقالاته
ولقاءاته العلمية في عديد من القنوات والمؤتمرات،
فيلبس على الناس أمر دينهم، وينشر خزعبلات
وأكاذيب وشبه حول السنة وعلمائها متخذاً للإمام
البخاري نموذجاً لهذا الطعن القبيح الذي يراد منه
التشكيك في السنة ومصادرها الرئيسة.

وهذه الطعون في هذه الكتابات ليست جديدة،
بل متكررة في كل زمن، ولم يختص الإمام البخاري بها،
بل لم يسلم عالم من العلماء المتصدين للعلم ونشره من
أن يتصدى للكلام فيه من لم يبلغ منزلته؛ إما عن جهل
مركّب، وإما عن تفاخر بالعلم، وتشبعاً بما لم يعطه، وإما
عن حسد وغيبة، وإما عن كيد للإسلام وأهله.

وقد قال ابن القيم - رحمه الله - : (من المعلوم: أن
المؤثر لرضا الله متصد لمعاداة الخلق وأذاهم، وسعيهم في
إتلافه ولا بد. هذه سنة الله في خلقه؛ وإلا فما ذنب الأنبياء
والرسل، والذين يأمرون بالقسط من الناس، والقائمين
بدين الله، الذابن عن كتابه وسنة رسوله عندهم؟ فمن أثر
رضا الله فلا بد أن يعاديه رذالة العالم وسقطتهم،

- وغرثاهم وجهاهم، وأهل البدع والفجور منهم، وأهل
الرياسات الباطلة، وكل من يخالف هديه هديه⁽¹⁾.
- وقال حاجي خليفة - رحمه الله - : (وقد قيل: من
صنف كتاباً، فقد استشرّف للمدح والذم، فإن أحسن
فقد استهدف من الحسد والغيبة، وإن أساء فقد تعرض
للشتم والقذف)⁽²⁾.
- أهمية البحث وأهدافه:**
- جاء هذا البحث لوضع ضوابط ومعايير يمكن بها
لطلبة الحديث الردّ على كثير من الانتقادات المعاصرة
التي ظهرت، ولا تزال تظهر، للطعن في السنة، وفي
ثوابتها، وفي مؤلفيها، ومنها "صحيح الإمام
البخاري"⁽³⁾.
- قلة البحوث التي ساهمت في وضع ضوابط ومعايير
معاصرة للردّ على الكتابات الطاعنة في كتب السنة
وعلمائها عموماً، وركزت طعنها في الإمام البخاري،
وفي "صحيحه".

الدراسات السابقة:

- شروط الناقد لأحاديث الصحيحين، الدكتور ياسر
الشمالي .
- المنهجية المنضبطة في تحليل أحاديث الصحيحين عند
الحفاظ المتقدمين، للباحث: جميل أبو سارة.
- وكلا الباحثين تمت المشاركة به في مؤتمر الانتصار
للصحيحين، الجامعة الأردنية - 4-3 شعبان 1020م.

(1) "مدارج السالكين" لابن القيم (2/287).

(2) "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" لحاجي خليفة
(38|1).

(3) من هذه الدراسات المعاصرة على سبيل المثال لا الحصر:
كتاب: "نحو تفعيل قواعد نقد الحديث، دراسة تطبيقية على
بعض أحاديث الصحيحين"، للباحث إسماعيل كردي، دار
الأوائل، دمشق. وكتاب "صحيح البخاري نهاية أسطورة".

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

خطة البحث :

- المبحث الأول: الضوابط المنهجية المطلوب توفرها لتقويم النقد العلمي.
- الضابط الأول: مدى الثبوت في النقد العلمي.
- الضابط الثاني: مدى توفر الوضوح في النقد العلمي.
- الضابط الثالث: مدى توفر السلامة المنهجية والموضوعية في النقد العلمي.
- الضابط الرابع: أن يذكر الناقد أقوال من سبقه من العلماء في هذا النقد.
- المبحث الثاني: الضوابط المنهجية المطلوب توفرها لتقويم الناقد.
- الضابط الأول: مدى توفر أهلية الناقد وكفاءته العلمية.
- الضابط الثاني: مدى توفر سلامة المقصد عند الناقد.
- الضابط الثالث: مدى توفر صحة المنهج الاعتقادي والمذهبي عند الناقد.
- الضابط الرابع: مدى توفر الأمانة العلمية والإنصاف عند الناقد.
- المبحث الثالث: الضوابط المنهجية المطلوب توفرها في المنقود والمنقود به.
- الضابط الأول: الدراية التامة بالمنقود فيه.
- الضابط الثاني: التزام أدب النقد العلمي في المنقود به.

- الضابط الثالث: حتمية النتائج في المنقود به.
- الضابط الرابع: خلو المنقود به عن التوجيه الصحيح من أقوال العلماء.
- الخاتمة: بينت فيها أهم نتائج البحث.
- تعريف النقد العلمي :
- قبل البدء بذكر الضوابط المنهجية في النقد العلمي، لا بد من معرفة المراد من النقد عند إطلاق مصطلح "النقد العلمي":
- النقد لغةً:
- هو: تمييزُ الدَّراهم، وإخراجُ الزَّيفِ منها، وكذا تمييزُ غيرها، ومثلُ هذا المصدرِ في مدلوله: التَّنْقَادُ والتَّنْقُدُ من انتَقَدَ وتَنَقَّدَ الدَّراهم: أي مَيَّزَ جيدها من رديئها⁽⁴⁾.
- و(انتَقَدَ) الولد: شَبَّ، والدَّراهم: قبضها وأخرج منها الزَّيف، ويقال: انتقد الشعر على قائله: أظهر عيبه⁽⁵⁾. وناقَدَت فلاناً: إذا ناقشته في الأمر⁽⁶⁾.
- النقد في الاصطلاح :
- أما النقد الحديثي:

فقد عرفه الأستاذ أحمد نور سيف، فقال: (علمٌ يبحث في تمييز الأحاديث الصَّحيحة من الضَّعيفة، وبيان

(4) "تاج العروس" للزبيدي (320|9).

(5) "المعجم الوسيط" باب النون . (944|2).

(6) "تاج اللغة" للجوهري ، مادة (نقد) . (106|3).

- عللها، والحكم على روايتها جرحاً وتعديلاً، بألفاظ مخصوصة، ذات دلائل معلومة عند أهل الفن⁽⁷⁾.
- وأما تعريف النقد العلمي بصورة شاملة:
- فقد عرفه الدكتور إحسان عباس - رحمه الله -

* * *

- بقوله: (النقد في حقيقته: تعبير عن موقف كلي متكامل في النظرة إلى الفن عامة أو إلى الشعر خاصة يبدأ بالتذوق، أي: القدرة على التمييز، ويعبر منها إلى التفسير والتعليل والتحليل والتقويم - خطوات لا تغني إحداهما عن الأخرى، وهي متدرجة على هذا النسق؛ كي يتخذ الموقف نهجاً واضحاً، مؤصلاً على قواعد - جزئية أو عامة - مؤيداً بقوة الملكة بعد قوة التمييز⁽⁸⁾.
- أهمية النقد العلمي وأثره في البحث والكتابات المعاصرة:

- يساهم النقد العلمي في إثراء الساحة العلمية.
- يصحح النقد العلمي أخطاء الباحثين والمؤلفين السابقين للناقد.
- يشرح النقد العلمي بعض ما يشكل على طلبة العلم.
- يدرب النقد العلمي الباحث على التتبع والاستدراك، ويكسبه عدة مهارات من أهمها مهارة التفكير والحكم والتحليل والجمع بين الأقوال المختلفة.

(9) الحديث أخرجه الترمذي في "سننه" - كتاب الفرائض - باب

ما جاء في ميراث الجدة - (ح1200).

(10) الحديث أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (779).

(7) "دراسات في منهج النقد عند المحدثين" للعمرى (ص11).

(8) "تاريخ النقد الأدبي عند العرب" لإحسان عباس (ص8).

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

- الجهة الثانية: من جهة حفظ السنة عن ضياع شيء

منها:

وهو ما ظهر من ضوابط علمية وضعها علماء الجرح والتعديل لقبول قول الناقد والجراح والمعدل، بحيث يعتمد قوله فيما قاله، وهذا حفظاً لمصادر الشريعة من الطعن فيها وفي ناقلها.

وحتى لا يدخل في هذا العلم من ليس من أهله، فيطعن في علماء المسلمين وفي سنة النبي ﷺ.

وفيما يلي بعض الضوابط التي يجب مراعاتها لتقويم النقد العملي:

الضابط الأول: مدى التثبت في النقد العلمي:

قال ابن حجر - رحمه الله - : (إن الذي يتصدى لضبط الوقائع من الأقوال والأفعال والرجال، يلزمه التحري في النقل، فلا يجوز إلا بما يتحققه، ولا يكتفي بالقول الشائع، ولا سيما إن ترتب على ذلك مفسدة من الطعن في أحد من أهل العلم والصلاح)⁽¹¹⁾.

وقال - أيضاً - : (وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنه إن عدل أحداً بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً، وهو يظن أنه كذب، وإن جرح بغير تحريز أقدم على الطعن في مسلم بريء من

ذلك، ووسمه بوسم سوء يبقى عليه عاره أبداً)⁽¹²⁾.

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي - رحمه الله - : (من الغلط الفاحش الخطر قبول قول الناس بعضهم ببعض، ثم يبنى عليه السامع حباً وبغضاً ومدحاً وذمماً، فكم حصل بهذا الغلط أمور صار عاقبتها الندامة، وكم أشاع الناس عن الناس أموراً لا حقائق لها بالكلية، أو لها بعض الحقيقة، فتميت بالكذب والزور، وخصوصاً من عرف بعدم المبالاة بالنقل، أو عرف منهم الهوى، فالواجب على العاقل التثبت والتحريز وعدم التسرع، وبهذا يعرف دين العبد ورزاقته وعقله)⁽¹³⁾.

والآن مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وبرامج الحاسب الآلي، وضعف الأمانة العلمية، أصبح انتشار النقد بين طلبة العلم دون تثبت أمراً مشاهداً، وهذا مما يضعف الناقد، ويضعف نقده.

ومما نشاهده الآن كثرة الطعون على علماء المسلمين عموماً، وعلى الإمام البخاري بخصومه، ثم نسبة هذه الطعون إلى أئمة من أهل العلم، ولو رجع القارئ إلى المصدر الذي تم النقل منه لوجد أن هذا المنقول لا يستقيم للناقد، بل هو على خلافه.

وقد جاء في قواعد المناظرات قاعدة مهمة جداً

(12) "نزهة النظر" لابن حجر (ص 178).

(13) "الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة" (272 - 273).

(11) نقله: السخاوي، "ذيل التبر المسبوك" (ص 36).

قل من يتنبه لها، وهي قولهم:

(إن كنت ناقلًا فالصحة، أو مدعيًا فالدليل)⁽¹⁴⁾.

الضابط الثاني: مدى توفر الوضوح في النقد العلمي:

مما هو معروف في علم النقد الحديثي - سواء كان في علم الجرح أو التعديل أو في نقد المرويات - ضابط النقد المفسر، حيث جعلوا من شروط قبول نقد والجرح من الناقد أن يكون مفسراً بسبب، خصوصاً إذا خالف أقوال غيره من النقاد.

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله -: (بخلاف الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً؛ لاختلاف الناس في الأسباب المفسقة، فقد يعتمد الجراح شيئاً مفسقاً فيضعفه، ولا يكون كذلك في نفس الأمر أو عند غيره؛ فلهذا اشترط بيان السبب في الجرح)⁽¹⁵⁾.

ومثال ذلك قول ابن حجر - رحمه الله - في مقدمة الفتح: (قال الدارقطني: ليس بذاك، قلت - القائل ابن حجر -: هذا جرح غير مفسر، فهو مردود)⁽¹⁶⁾.

فإذا كان الجرح والنقد من العالم الجهد غير مقبول إذا خالف الجمهور، إذا لم يفسر هذا الجرح لا يقبل منه، فما بالك إذا كان الجرح والنقد ممن لم يتأهل له،

وكان فيمن عرف بالحفظ، وأجمعت الأمة على قبول

أحاديثه، كصحيح الإمام البخاري - رحمه الله -.

فإذا كان هذا شرطاً في النقد المجرد من التأليف والكتابات العلمية وفي وقت ازدهار الساحة العلمية بالنقاد العارفين بالعلم وأهله؛ فهو في باب التأليف أولى بوجوب اشتراطه خصوصاً في الكتابات النقدية المعاصرة من أشخاص قلت درايتهم بالعلم وأهله.

والوضوح يكون في عدة أمور، من أهمها:

وضوح الهدف الذي لأجله قام النقد العلمي.

قال حاجي خليفة - رحمه الله -: (وشرط في التأليف: إتمام الغرض الذي وضع الكتاب لأجله، من غير زيادة ولا نقص)⁽¹⁷⁾، ثم بين حاجي خليفة أنواع هذه الأهداف التي لأجلها يقع التأليف فقال - رحمه الله -: (ثم إن التأليف على سبعة أقسام، لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره، دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه، فيصلحه)⁽¹⁸⁾.

هذا التقسيم الذي ذكره حاجي خليفة في الحقيقة

(14) "ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة" لعبد الرحمن

بن حسن الميداني (ص 368).

(15) "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (ص 94).

(16) "فتح الباري" لابن حجر (1/453).

(17) "كشف الظنون" لحاجي خليفة (1/38).

(18) المصدر السابق.

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

تعبير عن وضوح الهدف الذي لأجله ألف الكاتب مؤلفه.

ووضوح الهدف الذي لأجله وقع التأليف والنقد العلمي من أهم الضوابط التي يجب مراعاتها في الكتابات المعاصرة؛ لأنّ وضوح الهدف يؤدي إلى وضوح النتائج، ولذلك من أكثر الأمور التي تنتقد على الباحثين في الكتابات المعاصرة، ويقع فيها الخطأ أن يكون الباحث بعيداً عن معرفة الهدف الذي تقوم عليه دراسته.

وأما ما نراه في الساحة العلمية من مؤلفات قاصرة عن أصول التأليف يكون الهدف الأساسي منها مجرد الطعن والتتبع على علماء السنة والتصيد لأخطائهم وإبرازها للعامة، فإن هذا من أسوأ الأهداف، ويلزم ردّ قوله عليه، وعدم قبول كتابته أو التعويل عليها.

الضابط الثالث: مدى توفر سلامة المنهجية والموضوعية في النقد العلمي:

المنهجية النقدية عند علماء النقد وضعت لها معايير ومقاييس لا بد من اعتبارها لصحة النقد، ومن ذلك:

1- أن تكون منهجية النقد العلمي وفق قراءة علمية مبنية على أحد الأسس التالية: الدراسة الاستقرائية، أو الدراسة الاستدلالية، أو الدراسة التاريخية، أو غيرها مما هو معروف معتبر عند علماء النقد.

لذلك كان المؤلفون قديماً وحديثاً يذكرون في

مقدمات مؤلفاتهم نوع الدراسة والمنهجية المتبعة في التأليف، وإبرازاً لمكانة الكتاب، وفيه بيان أنّ الدراسة قائمة على منهجية معينة؛ إما على الاستقراء التام، وإما على طريقة الاستقراء الناقص.

ومثال ذلك الإمام الشاطبي - رحمه الله - في مقدمة كتابه "الموافقات"، فإنه بعد أن ذكر الهدف من تأليف الكتاب والغاية منه؛ ذكر المنهجية التي اتبعها، وأدت إلى نتائج صحيحة في كتابه، فقال:

(... لم أزل أقيد من أوابده، وأضم من شوارده تفاصيل وجهاً، وأسوق من شواهده في مصادر الحكم وموارده مبيناً لا مجملاً، معتمداً على الاستقراءات الكلية، غير مقتصر على الأفراد الجزئية)⁽¹⁹⁾.

لذلك كان الذي يغفل اتباع منهجية معينة في دراسته، ويبني دراسته النقدية على قضايا ومسائل فردية، ثم بعد هذا يخرج بنتائج كلية يحكم بها على المنقود أو المنقود به، كثيراً ما ينتقد في المناقشات العلمية الأكاديمية.

كما أنّ طلب الاستقراء والمنهجية الواضحة أشد ما يكون وجوب استحضاره في الدراسات النقدية، وخصوصاً الدراسات المعاصرة؛ لأنه يبنى عليها نتائج حتمية في المنقود.

(19) "الموافقات" للشاطبي (9/1) .

ولا دليل أصلاً. الثالث: بيان ما فيه من ضعف النقل والعقل⁽²¹⁾.

وقال ابن القيم - رحمه الله - في نونيته :
وتعرَّ من ثوبين من يلبسهما
يلقُ الردى بمذمَّة وهوان
ثوب من الجهل المركَّب فوقه
ثوب التعصب بئست الثوبان
وتحل بالإنصاف أفخر حلَّة
زينت بها الأعطاف والكتفان

لذلك لا بد أن تكون دراسة الباحث النقدية قائمة على معايير علمية، وليست مجرد افتراضات، الحامل عليها هو التعصُّب أو اتباع الهوى.
ويتأكد هذا الشرط في البحوث العلمية المعاصرة، ويزداد تأكيده فيمن يريد النقد العلمي؛ لأنَّ النقد غالباً ما يكون مشتملاً على إبراز الخطأ والاستدراك، وفي الغالب يكون الناقد متحيزاً إلى نقده وحريصاً على إبداء خطأ المنقود، بل يكون الناقد في الغالب الأعم مقيداً بفكرته النقدية، فينصرف من الموضوعية إلى إبداء العيوب والتركيز عليها .

والمراد بالتعصب هنا التعصب المبني على الجهل كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله السابق، حتى إنَّ

(21) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (4/165) .

2- أن تكون مصادر النقد التي اعتمد عليها الناقد صحيحة ومعتبرة عند علماء المسلمين.
من ذلك أن أحد الطاعنين في "صحيح البخاري"⁽²⁰⁾ اعتمد في مصادره كما بينه في مقدمة كتابه على أصول مطعون فيها وفي كتابها، فذكر من مصادره: كتاب "أضواء على السنة المحمدية" للمدعو محمود أبو رية، وهذا الكتاب قد رد عليه وعلى شبهه عدد من علماء الإسلام، فبنى دراسته على أصل غير معتمد، فكان كتابه - أيضاً - غير معتمد.

3- وحتى يكون النقد صحيحاً لا بد أن يتسم بالموضوعية في النقد:

فلا يكون الدافع للنقد العلمي عند الناقد هو التعصب للفكرة النقدية، فيحملة ذلك إلى أن يتحامل في نقده، بل يطرح الفكرة المنقودة بموضوعية مدعومة بأدلتها، دون أن يكون في طرحة أي تحزب أو تعصب.
قال ابن تيمية - رحمه الله - في ردّه على أحد الاعتراضات: (قلت: الكلام على هذا، فيه أنواع، الأول: بيان ما فيه من التعصب بالجهل والظلم قبل الكلام في المسألة العلمية. الثاني: بيان أنه ردُّ بلا حجة

(20) الكتاب بعنوان: "الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها" لمؤلفه: السيد صالح أبو بكر.

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

كان التعصب للحق فإنه - أيضاً - لا بد أن يكون الناقد في تعصبه موضوعياً مؤدباً في الطرح حتى يقبل منه هذا الحق، فيقبل قوله في المنقود.

قال الإمام أحمد - رحمه الله - لبعض تلامذته: (يا أبا الحسن؛ إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام)⁽²⁴⁾.

ونقل ابن عبد البر - رحمه الله - عن أبي القاسم عبيد الله بن عمر بن أحمد، قوله: (إنَّ من حق البحث والنظر الإضراب عن الكلام في فروع لم تُحكم أصولها، والتماس ثمرة لم تغرس شجرتها، وطلب نتيجة لم تعرف مقدّماتها)⁽²⁵⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (فكيف يَسُوغ لأحد أن يقول قولاً لم يُسبق إليه؟! سواء كان مجتهداً أو مقلداً)⁽²⁶⁾.

ومن أمثلة استدراك العلماء على من قال شيئاً لم يسبق إليه:

- استدرك ابن تيمية - رحمه الله - على ابن حزم في مسألة، فقال: (فهذا قول شاذ لم يسبق إليه أحد من السلف، وأبو محمد - مع كثرة علمه وتبحره وما يأتي به من الفوائد العظيمة - له من الأقوال المنكرة الشاذة ما

يقول الدكتور عاصم الدسوقي: (إذا وقع الباحث في أسر التعصب، كان من السهل وصمه بالذاتية التي هي نقيض الموضوعية والعلم)⁽²²⁾.

ويقول الشيخ خالد الدريس - حفظه الله - : (ويحذر المختصون في المنهج العلمي أي باحث من الوقوع في التحيز أو التعصب العنصري؛ لأنَّ ذلك يتعارض مع مبدأ الموضوعية... إنَّ نظرة سريعة إلى الكتب التي تكلمت على المنهجية العلمية وشروطها تعطينا حكماً عاماً بأنَّ الباحث المتحيّز لا يمكن أن تكون نتائج بحثه علمية بأي حال من الأحوال)⁽²³⁾.

الضابط الرابع: أن يذكر الناقد أقوال من سبقه من العلماء في هذا النقد:

هذا من أهم الضوابط التي يجب مراعاتها، خصوصاً في الكتابات المعاصرة؛ لأنَّه لا يتصور أو يندر أن يتفرّد عالم معاصر بنقد لم يسبقه إليه أحد من النقاد في

(22) "البحث في التاريخ قضايا المنهج والإشكالات" للدكتور عاصم دسوقي (ص 20).

(23) "العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية" للشيخ خالد الدريس (ص 22).

(24) "سير أعلام النبلاء" للذهبي (11/269).

(25) "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر (2/78).

(26) "المسائل والأجوبة" لابن تيمية (ص 55).

يعجب منه، كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة⁽²⁷⁾.

- ومن ذلك استدراك الشيخ الألباني - رحمه الله - على ابن الجوزي - رحمه الله -: (قول ابن الجوزي هنا لا يحتج بحديثه، فإن كان يعني جملة حديثه كما هو ظاهر عبارته، فهو جرح غير مقبول من مثله؛ لأنه مما لم يسبق إليه من أحد من الأئمة المتقدمين، ولأنه جرح مبهم غير مفسر)⁽²⁸⁾.

قلت: فرد شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ الألباني قول بعض العلماء مع ما تميزوا به من المكانة العلمية؛ وذلك لأنهم لم يوافقهم عليه أحد ممن سبقهم من المتقدمين.

فإذا كان هذا الشرط في حال من اشتغل بالعلم، وهو من أهله، فكيف يكون حال من لم يتأهل، ولم يشم أنفه رائحة العلم؟!

* * *

المبحث الثاني: الضوابط المنهجية المطلوب توفرها

لتقويم الناقد:

فيما يلي بعض الضوابط التي لا بد من توفرها في الناقد والباحث العلمي، والتي تعتبر أسسا علمية معتبرة

عند العلماء لتقويم الناقد، ومعرفة مدى توفر المكانة والتأهل العلمي لدى الناقد، والتي تؤهل الباحث لقبول كتابته العلمية.

الضابط الأول: مدى توفر أهلية الناقد وكفاءته العلمية:

هذا من أهم وأول الشروط في قبول الكلام من القائل واعتماده، وهذا شرط في جميع العلوم الشرعية والإنسانية، فلا يقبل إلا من متأهل له.

قال الشيخ بكر أبو زيد - رحمه الله -: (والتأليف المقبول لا بد أن يكون بقلم من اتسعت مداركه، وطال جده وطلبه، والصنعة بصانعها الحاذق، ومعلمها البارع)⁽²⁹⁾.

وقال الشاطبي - رحمه الله -: (من أنفع طرق العلم الموصلة إلى غاية التحقق به، أخذُه عن أهله المتحققين به على الكمال والتمام)⁽³⁰⁾.

فالأهلية العلمية في الناقد مطلوبة مشروطة، وهي أولى الشروط، ويراد بالأهلية هنا التخصص العلمي الدقيق في المنقود كما ذكره وبينه كلام الشيخ أبو زيد، بل اشترط للتأليف - والنقد نوعٌ من التأليف - أن يكون بارعاً في صنعته .

ومما يدلُّ على وجوب التأهل العلمي لدى الناقد

(29) "التعلم وأثره على الفكر والكتاب" لبكر أبو زيد (79) .

(30) "الموافقات" للشاطبي (139|1) .

(27) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (396|4) .

(28) "سلسلة الأحاديث الضعيفة" للألباني (129|3)

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

في علم الحديث خاصة:

- قول الإمام مسلم - رحمه الله -: (واعلم -
رحمك الله - أنَّ صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من
الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم
الحفاظ لروايات الناس العارفون بها دون غيرهم)⁽³¹⁾ .
- وقال ابن الصلاح - رحمه الله -: (اعلم أنَّ
معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها
وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة
والفهم الثاقب)⁽³²⁾ .

فيشترط لقبول كلام الناقد في هذا العلم وهو
علم "النقد الحديثي" سواءً في نقد الأسانيد أو في نقد
المتون الحديثية، أن يكون من أهل الحفظ والإتقان .
ولا يكتفى بالحفظ في شخصية الناقد؛ بل لابد أن
يكون من أهل الاختصاص والفهم الثاقب وأهل الخبرة
مَن أشار إليهم الحافظ ابن حجر في قوله التالي.

قال ابن حجر - رحمه الله - عند كلامه على
الحديث المعلن: (وهو من أعمض أنواع علوم الحديث
وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً،
وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية
بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل

هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري،
ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة،
والدارقطني)⁽³³⁾ .

انظر كيف كان هذا العلم النقدي في زمن ذروته
وتوافر العلماء المشتغلين به، لم يكن يتكلم فيه إلا أهل
خاصته من النقاد المتقنين الذين أصبح علم الحديث
سنداً وممتناً مختلطاً بلحمهم ودمهم، فلم يبرز فيه منهم
إلا القليل النادر كالإمام أحمد وعلي ابن المديني، وهم من
شيوخ الإمام البخاري، بل كان الإمام البخاري من
هؤلاء الخاصة الذين اصطفاهم الله لهذا العلم الدقيق .

ومع ضرورة توفر هذه الخاصية - التأهل العلمي
- عند الناقد، فقد ظهر في زماننا من الجهلة المتعالمين من

يقول: من هو الإمام البخاري؟ وما هو "صحيحه"؟
بل يقول: أنا أهل لهذا النقد، وقد سبقني من
انتقد عليه كالدارقطني وغيره، ثم يسرد عبر وسائل
التواصل الاجتماعي وعبر القنوات الفضائية طعوناً
وضلالاً ما أنزل الله بها من سلطان.

والرَّد على هؤلاء الكتاب المعاصرين والشبهات
التي يطرحونها يكون بالأمور التالية:

الأمر الأول: المتقدمون من العلماء النقاد عندما
تكلموا في بعض أحاديث "الصحيحين" إنما تكلموا

(31) "التمييز" للإمام مسلم (ص 218) .

(32) "معرفة علوم الحديث" لابن الصلاح (ص 90) .

(33) "نزهة النظر" لابن حجر (ص 113) .

- بعلم وبما تأهلوا به لذلك، مع إخلاص النية والنصح لدين الله احتياطاً وحفظاً للسنّة .
- وممن تتبّع واستدرك على صحيح الإمام البخاري الحافظ الدارقطني - رحمه الله - وهو أهل لهذا التتبّع، فله باعٌ في علل الحديث.
- ولو تم مقارنة انتقادات الدارقطني وتبعااته العلمية لاتضح للناظر أنّها انتقادات يسيرة ووفق المنهج الصحيح في النقد العلمي.
- قال الشيخ عبد العزيز الجديع - حفظه الله - : (وأما النقد لـ "الصحيحين" بتعليل بعض أئمة الحديث لبعض الروايات بالعلل الخفية، كما صنع الدارقطني في كتاب "التتبّع"، فأكثره على قلته يعود إلى معنى الصناعة الحديثية، لا إلى رد الحديث، على أن مذهب الشيخين فيه أقوى وأرجح)⁽³⁴⁾ .
- كما أنّ استدراكات الحافظ الدارقطني لا تطعن في عدالة وضبط الإمام البخاري، ولا تطعن في صحة كتابه "الصحيح"، وذلك لكون الدارقطني كثيراً ما يعتمد على البخاري في الأحكام الحديثية، وهذا ظاهر مشاهد لمن استقرأ أحكامه في كتبه.
- بل يستشهد الدارقطني كثيراً على عدالة الراوي وثقته بقوله: (قد أخرج له البخاري في
- صحيحه)⁽³⁵⁾ .
- فهذا ممّا يدل على مكانة صحيح البخاري عند الدارقطني، فجعله من علامات التعديل الضمني للراوي، وممّا يدلّ على صحة المنهج النقدي لدى علماء الحديث .
- الأمر الثاني: يقال: (من تكلم في غير فنّه أتى بهذه العجائب)⁽³⁶⁾ .
- هذه الكلمة قالها الحافظ ابن حجر - رحمه الله - متعقباً على الكرمانى في انتقاده لحديث في صحيح البخاري، وهو ممن شرح "الصحيح"، ونقل عنه ابن حجر كثيراً من أقواله في فتح الباري، وتعقبه - أيضاً - في كثير من المواضع، ومنها هذا الموضع، حيث قال هذه المقولة المشهورة .
- فإذا كان الكرمانى - رحمه الله - وهو من جلّة العلماء الشارحين لصحيح البخاري يُتّعَبّ عليه فيما إذا تكلم في غير ما برع فيه، فإنّ هذا القول والتعقب أحق أن يقال فيمن هو دونه ممّن لم يختص بعلم الحديث، ولم يبرع في علله وعلومه .
- قال الإمام الذهبي - رحمه الله - في الرد على

(35) من ذلك قول الحاكم : (قلتُ للدَّارَقُطْنِيّ: فعبد الله بن عمر النميري؟ قال: ثقة، محتج به في كتاب البخاري). "سؤلات

الحاكم "للدارقطني (رقم 371).

(36) "فتح الباري" لابن حجر (3/584).

(34) "تحرير علوم الحديث" للدكتور عبد العزيز الجديع (2/840) .

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

بعض من طعن في المحدثين من المتفكّهة في زمانه: (فإنّي أحسبك لفرط هواك تقول بلسان الحال إنّ أعوزك المقال: مَنْ أحمد؟! وَمَنْ ابن المديني؟! وأي شيء أبو زرعة، وأبو داود؟! ... فاسكت بحلم، أو انطق بعلم، فالعلم النافع هو ما جاء عن أمثال هؤلاء؛ ولكن نسبتيك إلى أئمة الفقه كنسبة محدثي عصرنا إلى أئمة الحديث، فلا نحن، ولا أنت، وإنّا يَعْرِفُ الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل)⁽³⁷⁾.

فإذا كان الحافظ الذهبي ينقد على من وجد في زمانه مَنْ ينتسب للعلم وليس من أهله، فزماننا أحق أن يرُدّ فيه علماء الحديث على هؤلاء المنتسبين للعلم الشرعي مَنْ لم يشم أنفه علم الحديث أصلاً؛ وهو إنما قام فجمع وريقات من هنا وهناك وشبهه من أقوال المستشرقين وأعداء الدين؛ فصفاها ثم طبعها كمصنف جديد يفتخر ويدين الله به .

مثال ذلك: لو وجد في زماننا من كان متخصصاً في علم الهندسة، ويريد أن ينقد كتاباً في الطب مثلاً، فلا شك أن هذا لا يقبل منه، فإذا كان هذا لا يقبل في العلوم الدنيوية، فهو في حق العلوم الشرعية أولى؛ لتعلقها بأصول الدين وثوابته .

الأمر الثالث: يطالب هذا الناقد المعاصر في

(37) "تذكرة الحفاظ" للذهبي (150/2) .

العلوم السنة عموماً، وفي صحيح الإمام البخاري خصوصاً، أن يقدم من سيرته الذاتية ما يدلّ به على مكانته العلمية التي تؤهله لهذا النقد الخطير؛ فيقدم في بحثه أو مصنّفه من الدراسات التي قدّمها في فروع علم الحديث الدقيق - علم المصطلح وعلم الرجال وعلم العلل - ما يأهله لأن يتكلم في نقد صحيح البخاري .

ولذلك قال الخطيب البغدادي - رحمه الله -: (إنّ المعرفة بالحديث ليست تلقيناً، وإنّا هو علم يحدثه الله في القلب أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدرهم؛ فإنه لا يعرف جودة الدينار والدرهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة وإنّا يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج والزائف، والخالص والمغشوش، وكذلك تميز الحديث فإنّه علم يخلقه الله - تعالى - في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به)⁽³⁸⁾.

ولله درُّ الإمام المزي - رحمه الله - حين قال: (لو سكت من لا يدري لاستراح وأراح، وقل الخطأ، وكثر الصواب)⁽³⁹⁾.

لذلك يتوجب على كل كاتب في كتابته - قبل أن

(38) "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب البغدادي (255/2) .

(39) "تهذيب الكمال" للمزي (326/2) .

يسرد في نقده للصحيح أو لغيره من الدراسات الحديثة في علم الحديث أو في أهله - أن يقدم ما يدل ويبرهن على مكانته العلمية التي تؤهله لهذا الاستدراك والنقد . وهذا ما يحصل كثيراً عند التقدم للوظائف والدراسات الأكاديمية في الوقت الحاضر، يطالب المتقدم للوظيفة أو المؤهل المطلوب أن يتقدم بملخص يبين فيه سيرته الذاتية التي تشمل على نشاطاته العلمية من بحوث ومحاضرات ومؤلفات وكذلك تركيزات من شيوخه وعلماء زمانه .

الضابط الثاني: سلامة المقصد عند الناقد:

المقصود بـ " سلامة المقصد " : إخلاص النية لله في النقد والاستدراك، وأن يكون هم الناقد ومراده إظهار الحق، وإيجاد حلول سليمة لبعض الأمور المشككة على طلبة العلم، وأن لا يكون المقصد من النقد مجرد النقد، وإظهار الملكة العلمية .

من أقوال علماء الإسلام في بيان أهمية صحة المقصد عند النقد والمناظرة:

- قول الإمام قال الشافعي - رحمه الله - : (ما ناظرت أحداً إلا تمنيت أن يظهر الله الحق على لسانه؛ فإنه - تعالى - يقول: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: 69] (40) .

(40) "الفقيه والمتفقه" للخطيب البغدادي (50/2) .

- ويقول ابن عبد الهادي - رحمه الله - : (من براهين المحق أن يكون عدلاً في مدحه عدلاً في ذمه، لا يحمله الهوى عند وجود المراد على الإفراط في المدح، ولا يحمله الهوى عند تعذر المقصود على نسيان الفضائل والمناقب، وتعدد المساوىء والمثالب) (41) .

يتبين من هذا أن من الأهمية بمكان أن يكون الباحث الحقيقي على النقد إيجاد حلول صحيحة لبعض ما انتقد على الصحيح، أو إيجاد توجيه صحيح، وبيان سبب إخراج البخاري للحديث المتكلم فيه أو المنتقد عليه، ولا يكون المراد والمقصد مجرد النقد والطعن على البخاري، وإسقاط كتابه وجميع مروياته كما يفعله الطاعنون في السنة ومصادرها .

فإذا كان الناقد محققاً في نقده فإنه لن يحمله الهوى أو الغضب أو أي من البواعث النفسية على أن يتعدى الحد الصحيح في نقده .

ولذلك لما جاء الإمام الدارقطني، واستدرك بعض أحاديث الصحيح، بنى نقده على أساس ومقصد سليم، وهو تحرير محل الخلاف الواقع في بعض أسانيد أو ألفاظها، ولم يكن مقصوده ولا مطلبه أبداً نقض صحة كتاب "الصحيح" للإمام البخاري كما يفعله أعداء السنة اليوم، ولما كان مقصده سليماً لم ينتقد عليه العلماء هذا

(41) "العقود الدرية" لابن عبد الهادي (ص 332) .

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

وهذا يخالف ما يظهر في الكتابات النقدية المعاصرة الموجهة لعلماء السنة عامة ولصحيح البخاري خاصة؛ لأن أكثره إلا من رحم الله مبني على إثارة الجدل وحط النفس، وحب الظهور والتعالم، وفيه دليل واضح على نقص العلم والفهم.

وقد قال المعلمي - رحمه الله - : (إرادة الجدل لذاته مذمومة غاية الذم؛ لأن صاحبها لا يبالي أهو محق أم مبطل، وإنما غرضه أن يغلب)⁽⁴³⁾.

وسلامة المقصد يحكمها صحة الاعتقاد والحب للسنة ولعلمائها، وكما هو معروف فإن أمثال هؤلاء لا يصرون بالعداوة الدينية للسنة ولعلمائها، وذلك حتى يقبل منهم الجهال والعوام قولهم .

ولذلك قال المعلمي - رحمه الله - في بيان أثر سلامة المقصد في إصابة الحق: (إصابة الحق فيما يمكن اشتباهه تتوقف على ثلاثة أمور: التوفيق ، والإخلاص ، وبذل الوسع)⁽⁴⁴⁾.

الضابط الثالث: صحة المنهج المذهبي والاعتقادي عند الناقد:

وهذا من أهم وأولى الضوابط، بل هو مقدم على غيره من الضوابط؛ ولذلك اشترط علماء الحديث بعض

الصنيع، بل استدركوا عليه وردوا هذه الإشكالات بأدب وأسلوب علمي يليق بمقام الدارقطني، رحمه الله.

ولذلك قال أبو الفضل السلامي - رحمه الله - :

(وقد جمع أبو الحسن الدارقطني - رحمه الله - كتاباً في

تصحيح العلماء والحفاظ نحو من عشر كراريس... ،

وليس في ذلك عيب ولا نقص عليهم؛ إذ الإنسان قد

جبل على الخطأ والنسيان، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما :

"إنما سمي الإنسان إنساناً؛ لأنه ينسى" .. وإنما تعدُّ

أغلاط العلماء وسقطات الفضلاء، فأما الجهال فلا يعبأ

بهم ويقولهم، وإنما أخذ العلماء بعضهم على بعض فيما

يقع سهواً أو خطأ؛ نصيحةً منهم للعلم وحفظه، ولئلا

تكون خيانة منهم لطالب العلم، ولم يقصدوا بذلك عيب

بعضهم لبعض؛ إذ كان الله - سبحانه - قد برأهم من

ذلك ونزّهم عنه، وليس ذكرهم ذلك غيبة، وإن كان

ذلك في المذكور، لا وإنما قصدهم النفع لحملة العلم)⁽⁴²⁾.

كلام أبي الفضل - رحمه الله - السابق يعتبر من

أجود ما وقفت عليه في بيان مراد العلماء من استدراك

بعضهم على بعض، وفيه بيان سمو أخلاقهم والأدب

العلمي الذي اتصفوا به في نقدهم، وفيه بيان سلامة

مقصدهم من هذا النقد.

(43) "رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله" للمعلمي (1|72).

(44) "رفع الاشتباه عن معنى العبادة" للمعلمي (1|73).

(42) "التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيح"

أبو الفضل السلامي (ص 152).

هذا لا يكون إلا للحق⁽⁴⁶⁾.

بل كان الانتقاد لعلماء السنة، وأهل الحديث خاصة، والاستنقاص من قدرهم، علامة من علامات الانحراف الاعتقادي عند الناقد، بل أكثر هؤلاء الطاعنين من أهل الفرق الضالة التي تريد نقض السنة المخالفة لمذاهبها الباطلة.

روى الحاكم - رحمه الله - بإسناده إلى الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - أن أحمد بن الحسن، قال له: (يا أبا عبد الله، ذكروا لابن أبي فتيحة بمكة أصحاب الحديث، فقال: أصحاب الحديث قوم سوء، فقام أبو عبد الله، وهو ينفض ثوبه، فقال: زنديق! زنديق! زنديق! ودخل البيت).

ثم نقل الحاكم بإسناده إلى أحمد بن سنان القطان قوله: (ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع الرجل نزع حلاوة الحديث من قلبه). ثم نقل الحاكم بإسناده إلى أحمد بن سلام الفقيه قوله: (ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد، ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناد).

ثم قال الحاكم بعد هذه النقولات: (وعلى هذا عهدنا في أسفارنا، وأوطاننا، كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع لا ينظر إلى الطائفة المنصورة، إلا بعين

الشروط المهمة في رواية المبتدعة، وكذلك في الرواية عن أهل الرأي والفقهاء، منها: أن لا يتأثر بمذهبه الفقهي.

4- يدلُّ على أهمية صحة المذهب الفقهي، وعدم تأثر الناقد به في نقده:

قول الإمام الذهبي - رحمه الله -: (وكثير من ذوي الرأي يردّون أحاديث شافه بها الحافظ المفتي المجتهد أبو هريرة رسول الله ﷺ ويزعمون أنه ما كان فقيهاً، ويأتوننا بأحاديث ساقطة، أو لا يعرف لها إسناد أصلاً محتجين بها. قلنا: ولكل موقف بين يدي الله، تعالى⁽⁴⁵⁾).

فإذا كان تأثير المذهب الفقهي عند الحنفية - مع كون مذهبهم الفقهي أحد المذاهب المعتمدة عند علماء الإسلام - لا يقبل منهم في ردّهم للأحاديث الصحيحة المخالفة لمذهبهم؛ فإنّه في حق الطاعنين في السنن الصحيحة الثابتة من المعاصرين أهل المذاهب الضالة كالشيعية والإباضية وغيرهم - وهم أكثر الطاعنين في الصحيح اليوم - أولى بالردّ، وعدم القبول.

- ويدلُّ على أهمية صحة المذهب الاعتقادي وعدم تأثر الناقد بعقيدته في نقده، قول ابن تيمية - رحمه الله -: (واعلم أن المذهب إذا كان باطلاً في نفسه لم يمكن الناقد له أن ينقله على وجه يتصوّر تصوّراً حقيقياً؛ فإنّ

(46) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (2/145).

(45) "سير أعلام النبلاء" للذهبي (ت 150).

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

الحقارة، ويسمّيها الحشوية⁽⁴⁷⁾.

وفي الزمن المعاصر تجد في الساحة العلمية، وفي الساحة الفضائية عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي أغلب القائمين عليها والقائلين بالطعون فيها من أصحاب هذه الفرق الضالة، والمشكلة العظمى خفاء مذاهبهم واعتقاداتهم الفاسدة على المستمعين لهم عبر هذه الوسائل، بل يدعي بعضهم أنّه من أهل السنة والجماعة ومن علماء المسلمين .

ثمّ إنّّه لا يسلم لأي ناقد أن يدّعي لنفسه سلامة المنهج بمجرد الظن، بل لا بد له أن يتصف بهذا في أقواله وأفعاله؛ لذلك فإنّه لا بد أن يشهد للناقد باستقامة المنهج علماء الحديث؛ بحيث يشهد له من العلماء المعاصرين المختصين بعلم الحديث أو العلم الشرعي عموماً من أهل بلده أو أهل البلدان الأخرى ممن لهم علم به وبمصنفاته العلمية .

وهذا من شروط قبول الجرح والتعديل عند علماء الحديث، وهي أن يكون هو في نفسه ثقة.

قال الإمام الذهبي - رحمه الله - : (والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل)⁽⁴⁸⁾.

قال ابن حجر - رحمه الله - ضمن شروط

المعدل والجرح: (والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً، وتارة من المخالفة في العقائد، وهو موجود كثيراً قديماً وحديثاً)⁽⁴⁹⁾.

الضابط الرابع: الأمانة العلمية والإنصاف عند الناقد:

قال الذهبي - رحمه الله - : نقل عن عثمان ابن خرزاذ قوله: (يحتاج صاحب الحديث إلى خمس، فإنّ عدمت واحدة فهي نقص: يحتاج إلى عقل جيد، ودين، وضبط، وحذاقة بالصناعة، مع أمانة تعرف منه)⁽⁵⁰⁾.

وعاب الذهبي على ابن الجوزي عدم الإنصاف العلمي في نقده، فقال: (وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق)⁽⁵¹⁾.

يظهر من كلام الذهبي أهم قضية في الأمانة، وهي: أهمية إبراز حسنات المصنف مع بيان أهم ما يميّز به في المنهج والتأليف، وهذا ما نفتقده في عملية النقد المعاصر، بحيث يجد القارئ للنقد العلمي لبعض الكتب أنّ الناقد انتقل مباشرة إلى أهم الاستدراكات والعيوب والمآخذ التي وجدها على الكتاب، وكأنه في هذا قد نصب نفسه حكماً على الكتاب أو الشخص المنقود،

(49) "نزهة النظر" لابن حجر (ص 178) .

(50) "ميزان الاعتدال" للذهبي (13|380) .

(51) المصدر السابق (1|16) .

(47) "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 4) .

(48) "الموقظة" للذهبي (ص 82) .

وتجده مع هذا لم يذكر أي من مميزات المنقود فيه، فينسف هذا التأليف، ويقلل من قيمته العلمية في قلوب طلبة العلم .

وهذا أمرٌ مشاهد في بعض الكتابات النقدية المعاصرة في العلوم الشرعية وغيرها عموماً.

أما تخلف الأمانة العلمية في كتابات المعاصرين الناقدين على صحيح الإمام البخاري فحدّث ولا حرج عن الجرأة والوقاحة العلمية لا الأمانة العلمية⁽⁵²⁾.

ومن أهم الصفات المتعلقة بالأمانة العلمية: أن يُحمّل الكلام المنقود عن العالم كما هو في السياق الذي ذكره؛ فلا يُقتصّ منه شيء، ولا يحرف، ولا يذكر في غير سياقه أو موضعه الذي قيل فيه؛ لأنّ في هذا تحريفاً لقول العالم، وحملًا له على غير مراده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (فإنّه يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف ما عاداته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عرفه وعاداته في معانيه وألفاظه، كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده، وأما

(52) بل أنكر بعضهم وجود الإمام البخاري، ومن ثم أنكر صحة تأليف كتابه، وكأنه كما يدعو أصبح أسطورة من الأساطير التي لا حقيقة لها؛ فسمى أحدهم - وهو المدعو: رشيد أيلول - كتاباً له بـ "البخاري نهاية أسطورة" .

إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عاداته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عاداته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضاً، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفاً لكلامه عن موضعه، وتديلاً لمقاصده وكذبا عليه⁽⁵³⁾

قلت: فهذه منهجية وقاعدة واضحة وضعها شيخ الإسلام ابن تيمية في النقد، وهي: وجوب حمل كلام العالم على ما يوافق منهجه المتبع في سائر أقواله وفي غالب مؤلفاته.

وقال ابن القيم الجوزية - رحمه الله -: (والكلمة الواحدة يقولها اثنان، يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه، وما يدعو إليه، وينظر عليه)⁽⁵⁴⁾.

* * *

المبحث الثالث: الضوابط المنهجية المطلوب توفرها في المنقود:

وكما أن للنقد والناقد ضوابط ومعايير يجب توفرها لصحته وقبوله من الناقد، فإن للمنقود كذلك ضوابط لا بد من توفرها لصحة وقبول النقد واعتباره فيه.

(53) "الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح" لابن تيمية (44/4) .

(54) "مدارج السالكين" لابن القيم (481/3) .

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

يتبين بطلان هذه الدعاوى وقلة مصداقيتها .

الضابط الأول: الدراية التامة بالمنقود فيه:

لاشك أن أي كتابة نقدية لكتاب ما، لا بد أن تكون معرفة الناقد فيها شاملة للكتاب ومؤلفه ومنهجه ومكانته العلمية واستدراكات العلماء فيه والردود على هذه الاستدراكات حتى تكون دراسته صحيحة سليمة مقبولة من علماء النقد العلمي .

أما صحيح الإمام البخاري فإن أول ما يجب أن يتأصل لدى الناقد والباحث: أن يعلم أن العلماء قد أجمعوا على تلقي ما في الصحيح بالقبول، وهذا القبول لأجل توفر شروط الصحة وقوة هذه الشروط في أحاديث صحيحه .

قال الإمام النسائي - رحمه الله -: (ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري)⁽⁵⁷⁾ .

قال ابن تيمية - رحمه الله -: (كتاب البخاري أجل ما صنف في هذا الباب، والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلمه، مع فقهه فيه)⁽⁵⁸⁾ .

فيتكون لدى الناقد من هذه المعرفة قاعدة معرفية ثابتة تحميه من الزلل عند استدراك أو تتبع بعض

وكذلك لا بد من بيان أنه لم يخل كتاب أو عالم من النقد والاستدراك فيه وعليه؛ ولا ينكر وقوع الخطأ والوهم في الصناعة البشرية إلا جاهل أو مكابر .
ومنه قول الشاعر :

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها

كفى المرء نبلاً أن تُعدَّ معاييه⁽⁵⁵⁾ .

ولذلك جاءت كتابات رائدة لأهل التخصص من أهل العلم والنقد كالدارقطني في "التتبع"، لكنها كانت ولا تزال وفق معايير وضوابط أهل الفن في النقد والاستدراك .

وما أحسن قول سعيد بن المسيب - رحمه الله -:
(إنه ليس من شريف ولا عالم ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تذكر عيوبه .
وقال: من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله)⁽⁵⁶⁾ .

وليس المقصود في هذا البحث بيان مناهج العلماء المتقدمين في النقد، وإنما المراد وضع ضوابط ومعايير تحكم النقد المعاصر المنفتح، والتحكم كذلك بالطعون المعاصرة الموجهة للسنة النبوية ومصادرها متمثلة بالطعن في الصحيح وفي مؤلفه، من خلال هذه الضوابط

(57) نقله الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" [2|322] .

(58) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (1|256) .

(55) ينسب هذا البيت إلى الشاعر المعروف بشار بن برد .

(56) "البداية والنهاية" لابن كثير (9|100) .

الاحاديث فيه وفق المناهج العلمية الصحيحة مع بيان الردود العلمية لهذه الانتقادات .

فيعلم من هذا أنَّ الكلام على انتقاد بعض رجالهما أو بعض أحاديثهما قد وجد من ذلك عند جمع من العلماء من باب الإنصاف والتَّحري، وكان فعلهم هذا عن علم ومعرفة وتخصص علمي، ومع هذا التخصص لم يسلم لهم العلماء كثير من هذه التتبعات والتعقبات، بل ردَّ عليهم العلماء كما فعل الحافظ ابن حجر مع كثير من تتبعات الحافظ الدارقطني.

والدراية التامة بالمنقود تشمل عدة أمور، من أهمها:

1- المعرفة التامة بأصول العلم الذي يراد الاستدراك عليه أو انتقاده، فيكون لدى الناقد المام بعلومه وقواعده النقدية:

قال ابن عبد البر - رحمه الله -: (ولا ينال ذروة الغايات، إلا عليم بالمقدمات) (59).

وقال صالح بن عبد القدوس:

(لن تبلغ الفرع الذي رمته

إلا ببحث منك عن أسَّه) (60).

2- كذلك من تمام المعرفة أن يكون الناقد لعلم

من العلوم، من أهل الاختصاص فيه:

قال ابن جماعة - رحمه الله - : (بل يعتمد في كل فنٍّ من هو أحسن تعليماً له، وأكثر تحقيقاً فيه، وتحصيلاً منه، وأخبرهم بالكتاب الذي قرأه) (61).

وهذا الكلام ورد في بيان الأخذ والتلقي للكتاب والأخذ له عن الشيوخ، فما بالك بمن أراد التصدي للطنع والاستدراك للكتاب أو المؤلف مع عدم أهليته ومعرفته الناقصة .

ولذلك اشتهر عند العلماء قولهم : (من تكلم في غير فنِّه أتى بهذه العجائب) (62).

3- كذلك المعرفة التامة بالمنقود فيه أو المستدرك

عليه:

وهذه المعرفة مما تؤهل الناقد والمستدرك لأن يكون في مرتبة توازي مرتبة من يريد الاستدراك عليه، أما أن يكون قاصر المعرفة بالمنقود فيه، ويريد أن يبني دراسته على معلومات فردية قاصرة فهذا لا يقبل في العلم النقدي الصحيح.

ولذلك قال أبو الفضل بن طاهر - رحمه الله - :

(... كتاب البخاري ومسلم لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامة، وهذا كتاب قد شرح

(61) "تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم" لابن جماعة (ص 169 - 170).

(62) "فتح الباري" لابن حجر (3/584).

(59) "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر (2/78).

(60) المصدر السابق .

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه، وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه⁽⁶⁵⁾ .

والأدب في النقد العلمي من أهم الواجبات، وذلك لعدة أسباب:

1- أن الأدب في النقد العلمي يعتبر أحد مظاهر الأدب مع المنقود، وفيه إظهارٌ للأمانة العلمية؛ لذلك يلزم الناقد أن يتقدم في بحثه بتمهيد موجز يوضح فيه أهم ما تميّز به الكتاب أو العالم أو العلم الذي يريد الاستدراك والنقد عليه .

قال ابن عبد الهادي - رحمه الله -: (تعدد المثالب في مقابلة ما يستغرقها ويزيد عليها بأضعاف كثيرة من المناقب، فإن ذلك ظلم وجهل)⁽⁶⁶⁾ .

وقال حاجي خليفة - رحمه الله - في بيان مظاهر الأدب النقدي: (ليس كل كتاب ينقل المصنف عنه، سالماً من العيب، محفوظاً له عن ظهر الغيب، حتى يلام في خطئه، فينبغي أن يتأدّب عن تصريح الطعن للسلف مطلقاً، ويكني بمثل: قيل، وظن، ووهم، واعترض، ... ونحو ذلك، من غير تعيين، كما هو دأب الفضلاء من المتأخرين؛ فإنهم تأنقوا في أسلوب التحرير، وتأدّبوا في

أحاديثه وبينها فيصل إلى فائدته كل أحد من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهما)⁽⁶³⁾ .

فهذا نصٌ صريح على أنه لا يصل إلى فوائد صحيح البخاري إلا من له معرفة تامة، فما بالك بمعرفة وتتبع صحة منهجه في تخريج أحاديثه وانتقاء أحاديث رجاله .

فيأتي من لا علم له ، فيقول: (فيه فلان من الضعفاء) ، وليس لديه من المعرفة بمنهج البخاري في انتقاء أحاديث هؤلاء الرجال شيء ، وليس له معرفة بمنهج البخاري في درء علل الأحاديث في "صحيحه" .

ولعل من أجمل الأقوال التي يردُّ بها على الكتابات المعاصرة الناقدة على صحيح البخاري تتمثل في قول ابن تيمية - رحمه الله - : (ومن سنّة الله: أنه إذا أراد إظهار دينه أقام من يعارضه، فيحقّ الحق بكلماته، ويقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق)⁽⁶⁴⁾ .

الضابط الثاني: التزام أدب النقد العلمي:

من أهم صفات طالب العلم عموماً التزام الأدب العلمي، ويتأكد ذلك في حق الباحثين في العلم الشرعي .

قال الخطيب الغدادي - رحمه الله -: (والواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدباً، وأشد الخلق تواضعاً، وأعظمهم نزاهة وتديناً، وأقلهم طيشاً وغضباً؛

(65) "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب [1/78] .

(66) "العقود الدرية" لابن عبد الهادي (ص 333) .

(63) "شرح علل الترمذي" لابن رجب [2/660] .

(64) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية [27/58] .

وقال أبو سفيان الحميري - رحمه الله - : (ليس الأدب إلا في صنفين من الناس: رجل تأدّب بالسلطان، ورجل تأدّب بالفقه، وسائر الناس همج) (70).

أما ما نراه اليوم من جرأة بعض من يعد نفسه من النقاد، وخصوصاً في نقدهم وتجريئهم على "صحيح البخاري"؛ فإنّ ذلك يرجع إلى عدة أمور:

1- التعلم: بأن يدّعي العلم في نفسه، ويريد إبراز مكانته العلمية بانتقاص غيره، فتجد هذا الناقد لتعامله يخوض في كل فنّ، ويحمله هذا التعامل على الجرأة في النقد العلمي على كبار العلماء؛ ليظهر أنّه من طبقتهم العلمية، ومع هذه الجرأة يسيء الأدب .

قال الشيخ بكر أو زيد - رحمه الله - في كتابه "التعلم وأثره على الفكر والكتاب": (احذر التصدر قبل التأهّل، فهو آفة في العلم والعمل، وقد قيل: من تصدّر قبل أوّانه، فقد تصدّى لهوانه) (71).

فيقال لهذا الصنف من الناس ما قاله ابن عساكر - رحمه الله - لأحدهم: (إنّما نحترمك ما احترمت الأئمة) (72).

ويقال له ما قاله ابن القيم - رحمه الله -:

الرّد والاعتراض على المتقدمين، بأمثال ما ذكر، تنزيهاً لهم عمّا يفسد اعتقاد المبتدئين فيهم، وتعظيماً لحقهم، وربما حملوا هفواتهم على الغلط من الناسخين) (67).

2- أن توقير العالم يدلّ على علم وأدب الناقد وعلو كعبه في هذا المجال، بحيث لا ينظر إلى غيره بعين النقص مهما ارتفعت مكانته العلمية، بل يعدّ تطاوله على من سبقه وسوء أدبه معهم دليل على قصور وضعف في فهمه، أو سوء قصد في نيّته.

قال طاوس - رحمه الله - : (من السنة أن يوقّر العالم) (68).

3- أن هذا الأدب يتأكّد في حق الإمام البخاري وفي حقّ كتابه "الصحيح"؛ وذلك لما يميّز به من مكانة علمية، بل هو الأصل الذي يعتمد عليه في إثبات الأدلة الشرعية الصحيحة .

والناظر في سير علماء الإسلام يجد العجب من التزام الأدب وتوقير العلم وأهله .

من ذلك قول الإمام مسلم - رحمه الله - في حق الإمام البخاري: (دعني أقبل رجلك، يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المحدثين، وطبيب الحديث في علله) (69).

(70) "جامع بيان العلم وأهله" لابن عبد البر (145|1).

(71) "حلية طالب العلم" لبكر أبو زيد (ص 197).

(72) "سير أعلام النبلاء" الذهبي (19|581).

(67) "كشف الظنون" لحاجي خليفة (38|1).

(68) "جامع بيان العلم وأهله" لابن عبد البر (1519|1).

(69) "سير أعلام النبلاء" للذهبي (12|432).

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

وتزعم مع هذا بأنك عارف

كذبت يقيناً في الذي أنت تزعم

وما أنت إلا جاهلٌ ثم ظالمٌ

وإنك بين الجاهلين مقدم⁽⁷³⁾ .

2- المعادة: وهؤلاء طوائف كثيرة ممن أبطن

المعادة والبغض للسنّة النبوية ولعلمائها على العموم، وللإمام البخاري و"صحيحه" على الخصوص.

وهؤلاء كثير في وقتنا من أعداء هذا الدين من

سائر الطوائف الذين يريدون هدم الدين بالطعن في أصوله العلمية، وعلى رأسها وأصحها "صحيح البخاري".

وهذا الصنف: يبيّن للناس منهجه وضلالته؛

ليحذر منه، ولا يغتر به الجهلة من الناس، فيقال في حق هؤلاء، ويردّ عليهم بما رواه البخاري في "صحيحه" من حديث النبي ﷺ قال: (من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب)⁽⁷⁴⁾ .

3- الجهل: وهؤلاء طائفة من الجهلة ممن لا

يعرف من العلم شيئاً، وإنما سمع شيئاً فنقله دون علم وثبت، وهم كثير.

ويجمع الأصناف السابقة كلها قول ابن خزيمة -

رحمه الله - عند ذكره لأصناف الطاعنين لأحاديث

الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه حيث قال: (وإنما يتكلم

في أبي هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم، فلا

يفهمون معاني الأخبار: إما معطل جهمي .. وإما

خارجي يرى السيف على أمة محمد ﷺ .. أو قدرى اعتزل

الإسلام وأهله، وكفر أهل الإسلام ... أو جاهل يتعاطى

الفقه، ويطلبه من غير مظانه...) ⁽⁷⁵⁾ .

الضابط الثالث: حتمية النتائج العلمية في المنقود به:

يشترط في أي دراسة علمية، نقدية كانت أو

غيرها من الدراسات: أن تكون مبنية على أسس وقواعد

علمية ثابتة، كما سبق بيانه في المبحث الأول، وهذا

لتكون غالب نتائج هذه الدراسة العلمية حتمية.

فلا يقبل أن تكون نتائج النقد مجرد احتمالات

وافتراضات غير مبنية على دراسة مستوفية الشروط

والضوابط.

قال الدكتور عبد الله عبد الرحمن الخطيب ضمن

نتائج بحثه في الردّ على المستشرقين: (تبيّن لنا أن النقد

الموجه من المستغربين ومن المستشرقين - ولا سيما منهم

المستشرق شاخت - ضد الاعتماد على الإسناد ليس

نقداً علمياً، بل لا يرقى إلى الشبهة العلمية، وإنما هو

(73) "طريق المهجرتين" لابن القيم (ص 92) .

(74) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" - كتاب الرقاق - باب

التواضع - (ح 6502) .

(75) "المستدرك على الصحيحين" (3/586) .

محض افتراءات وأوهام⁽⁷⁶⁾.

وهذا هو المشاهد في كثير من الانتقادات المعاصرة على السنة النبوية في العموم، وعلى صحيح البخاري على الخصوص، فيقولون لإطلاق مثل هذه الشبهات والانتقادات: لا يعقل، ولا يفترض، ولا يحتمل، وكيف يمكن.

فتكون نتائج النقد الذي اعتموا عليه مجرد افتراضات افترضتها عقولهم الناقصة المبنية على الشبهات الضالة، وليست مبنية على قواعد ونتائج حتمية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (كل احتمال لا يستند إلى أمانة شرعية لم يلتفت إليه)⁽⁷⁷⁾.

قلت: فكل نتيجة نقدية كانت أو اجتهادية ليست مبنية على أصل شرعي معتمد؛ لا تكون مقبولة؛ لأنها تكون افتراضية، وذلك من الاحتياط للدين عند علماء السنة، وإلا لقال من شاء ما شاء.

وقد كان للمحدثين منهج واضح في النقد العلمي احتياطاً للدين وأدلتة الشرعية:

- قال النووي - رحمه الله -: (وأما الأحكام، كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك،

(76) انظر بحث بعنوان: "الرد على مزاعم المستشرقين إجناتس جولدتسيهر ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين" للدكتور. عبد الله عبد الرحمن الخطيب (ص 60).

(77) مجموع الفتاوى لابن تيمية (56|21).

فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك، كما إذا ورد حديث ضعيفٌ بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة، فإن المستحب أن يتنزه عنه، ولكن لا يجب⁽⁷⁸⁾.

فإذا كان هذا في جانب الاحتياط للأحكام الشرعية عن ضياع شيء منها، ولو كان فيه بعض الضعف اليسير فيما يمكن أن يشهد له من أصل صحيح، فهو في باب النقد العلمي أولى؛ لأن في النقد انتقاصاً ونقصاً لما سبق ثبوته، فوجب الثبوت في النقد وفي نتائجه. وهذا المنهج الذي اتبعه العلماء في الثبوت يخالف ما يجري في الوقت المعاصر من الاعتراض والنقد لكثير من السنن المحفوظة لمجرد الافتراض العقلي المشبوه مصحوباً بنوايا سيئة وشبه ضالة من أشخاص، بعضهم يدعي العلم الشرعي، ويتسبب إليه.

والقارئ في سير أعلام النقاد المعتمدين يجد أن الواحد منهم يتوقف عن الكلام في المسألة الواحدة سنوات عدّة؛ لأنه لا يملك نتيجة حتمية يمكنه أن يحكم بها، مع كونه قد وقع في قلبه الرّيبة، لكنّه مع هذا يتوقف عن إطلاق الحكم عليه حتى يتبين له وجه العلة فيه.

- من ذلك قول سفيان الثوري - رحمه الله - في حديث: (أنا في هذا الحديث منذ ستين سنة، وودت أنّي

(78) "الأذكار" للنووي (ص 8).

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

خرجت منه كفافاً لا علي ولا لي⁽⁷⁹⁾ . ذلك أو أكثره⁽⁸¹⁾ .

والقارئ في الكتابات الناقدة لـ "صحيح البخاري" اليوم يتضح له أنها مجرد افتراضات عقلية غير مبنية على أسس علمية، وليس في أي منها نتائج حتمية. لذلك يقال لمثل هؤلاء ما قاله البلقيني - رحمه الله - (ولكن الانتهاض لمجرد الاعتراض من جملة الأمراض)⁽⁸⁰⁾ .

الضابط الرابع: خلو المنقود به عن التوجيه الصحيح من أقوال العلماء:

- أما استدراك العلماء بعضهم على بعض، فإن المطالع لكتب العلماء يجد كثيراً من الاستدراكات العلمية في أقوال العلماء بعضهم على بعض، ويجد في تصرفات العلماء الآخرين من عصرهم أو ممن جاء بعدهم توجيه لهذا النقد أو الاستدراك، وهذا التوجيه إما أن يكون سليماً صحيحاً؛ فيردُّ به الاستدراك، وإما أن يكون ضعيفاً غير صحيح؛ فلا يلتفت إليه لردِّ الاستدراك.

- وأما الاستدراك على أحاديث الإمام البخاري ورجاله، فقد قال النووي - رحمه الله - : (قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاً بشرطها فيها، ونزلت عن درجة ما التزماء ... وقد أجيب عن كل

وقد أورد في هذا الفصل الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على ترتيب الصحيح، وأجاب عن هذه الانتقادات بالتفصيل والتوجيه لكثير منها بأسلوب علمي جيد.

ثم قال - رحمه الله - : (فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حررتها وحققها وقسمتها وفصلناها لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر)⁽⁸³⁾ .

* * *

الخاتمة

توصل الباحث إلى عدة نتائج مهمة، منها:

(81) "شرح النووي على مسلم" (1/28) .

(82) "فتح الباري" لابن حجر (1/346) .

(83) المصدر السابق (1/348) .

(79) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (1/59) .

(80) "محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ص 240) .

- أهمية النقد العلمي، وعناية علماء المسلمين به.
- اتضح أن عند علماء المسلمين قواعد ومقاصد مهمة
- عند التأليف لا بد أن يتحلى بها الكاتب قبل أن يبدأ
- بالكتابة والنقد والاستدراك.
- أوضح البحث أن هناك أصولاً منهجية لتقويم النقد
- والناقد والمنقود في الكتابات المعاصرة.
- الضوابط التي يجب توفرها لتقويم النقد في الكتابات
- المعاصرة:
- التثبت في النقد العلمي.
- الوضوح في النقد العلمي.
- السلامة المنهجية والموضوعية في النقد العلمي.
- أن يذكر الناقد أقوال من سبقه من العلماء في هذا
- النقد.
- الضوابط المنهجية المطلوب توفرها لتقييم الناقد:
- توفر أهلية الناقد وكفاءته العلمية.
- توفر سلامته المقصد عند الناقد.
- توفر صحة المنهج الاعتقادي والمذهبي عند
- الناقد.
- توفر الأمانة العلمية والانصاف عند الناقد.
- الضوابط المنهجية المطلوب توفرها في المنقود والمنقود
- به:
- الدراية التامة بالمنقود فيه.
- التزام أدب النقد العلمي في المنقود به.

* * *

المراجع

- اختصار علوم الحديث، ابن كثير، إسماعيل بن عمر
- بن كثير، أحمد محمد شاك، دار الكتب العلمية، بيروت -
- لبنان، الطبعة الثانية . (د. ت).
- الأذكار، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، تحقيق:
- عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر، بيروت - لبنان،
- 1414هـ - 1994م.

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع
- السعودية، الطبعة الثالثة، 1410هـ.

التنبية على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيح وخطأ في
تفسيرها ومعانيها، أبو الفضل السلامي، محمد بن ناصر
ابن محمد بن علي، تحقيق ودراسة: حسين بن عبد العزيز
ابن عمر باناجه، كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض
- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1429هـ -
2008م.

تهذيب الكمال، المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن، تحقيق:
د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان،
الطبعة الأولى، 1400هـ - 1980م.

الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه،
البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: د. مصطفى ديب
البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة،
1407هـ - 1987م.

جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله
النمري، تحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمري، مؤسسة
الريان - دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1424هـ -
2003م.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، أحمد
ابن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تحقيق: محمود الطحان،
مكتبة المعارف - الرياض - السعودية . (د. ط) (د. ت).
الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس،
طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند،
دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان . (د. ط) (د. ت).

الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، أحمد بن
عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: علي بن حسن -

البحث في التاريخ قضايا المنهج والإشكالات، عاصم الدسوقي،
دار الجليل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1990م.
البداية والنهاية، ابن كثير إسماعيل بن عمر بن كثير، دار الفكر،
1407هـ - 1986م.

تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، محمد
بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تحقيق: مجموعة من
المحققين، دار الهداية . (د. ط) (د. ت).

تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد، دار العلم
للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، 1990م.
تاريخ النقد الأدبي عند العرب، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت
- لبنان، الطبعة الأولى، 1391هـ - 1971م.

تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد
ابن مهدي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب
الإسلامي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ -
2002م.

تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان،
بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
تذكرة الحفاظ، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ -
1998م.

تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، ابن جماعة الكنتاني،
محمد بن إبراهيم بن سعد الله، تحقيق: محمد بن مهدي
العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة
الثالثة، 1432هـ - 2012م.

التعلم وأثره على الفكر والكتاب، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار
العاصمة، الرياض - السعودية، (د. ط)، (د. ت).
التميز، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري،

- عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، دار العاصمة،
السعودية، الطبعة الثانية، 1419هـ / 1999م.
- حلية طالب العلم، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض
- السعودية، الطبعة الأولى، 1416هـ.
- دراسات في منهج النقد عند المحدثين، العمري، محمد علي القاسم،
دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000م.
- ذيل التبر المسبوك، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، مراجعة:
د. سعيد بن عبد الفتاح عاشور، تحقيق: نجوى مصطفى
كامل - د. ليبة لإبراهيم مصطفى، دار الكتب والوثائق
القومية، القاهرة - مصر، 1423هـ-2002م.
- الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهر ويوسف شاخنت ومن
أيدهما من المستغربين، عبد الله بن عبد الرحمن الخطيب،
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة
المنورة، (د. ط) (د. ت).
- رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد
والشرك بالله، المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، تحقيق:
عثمان بن معلم محمود بن شيخ علي، دار الفوائد، مكة
المكرمة، الطبعة الأولى، 1434هـ.
- الرياض الناظرة والحدائق النيرة الزاهرة، السعدي، عبد الرحمن
ابن ناصر، دار المنهاج، الطبعة الأولى، 1326هـ-2004م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني،
محمد ناصر الدين بن الحاج، مكتبة المعارف، الرياض - المملكة
العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ-1992م.
- سنن الترمذي، الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق: بشار
عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان،
1998م.
- السنن الكبرى، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى،
تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت
- لبنان، الطبعة الثالثة، 1424هـ-2003م.
- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني، علي بن عمر
بن أحمد بن مهدي، تحقيق: د. موفق بن عبد الله
ابن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض - السعودية،
الطبعة الأولى، 1404هـ-1984م.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز،
مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان. (د. ط) (د. ت).
- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد
بن رجب، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة
المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى، 1407هـ-1987م.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، الميداني، عبد الرحمن
حسن، دار القلم، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى،
1395هـ-1975م.
- طريق المهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي
بكر بن أيوب، دار السلفية، القاهرة - مصر، الطبعة
الثانية، 1394هـ.
- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ابن عبد
الهادي، محمد بن أحمد، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار
الكاتب العربي، بيروت - لبنان. (د. ط) (د. ت).
- العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخنت المتعلقة بالسنة النبوية،
الدريس، خالد بن منصور بن عبد الله، مجمع الملك فهد لطباعة
المصحف الشريف بالمدينة المنورة. (د. ط) (د. ت).
- فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد،
تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز - و محب الدين
الخطيب، دار الفكر، الطبعة السلفية، (د. ت).
- الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد

د . وضحة بنت عبد الهادي المري: (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة) "صحيح البخاري أنموذجاً"

معرفة أنواع علوم الحديث "مقدمة ابن الصلاح"، ابن الصلاح،
عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين، تحقيق: نور
الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر -
بيروت، 1406هـ - 1986م.

معرفة علوم الحديث، الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد
ابن حمدويه بن نعيم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم
حسين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة
الثانية، 1397هـ - 1977م.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، أبو زكريا محيي
الدين يحيى بن شرف، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- لبنان، الطبعة الثانية، 1392م.

الموافقات، الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، تحقيق: أبو
عبدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة
الأولى 1417هـ / 1997م.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر
العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تحقيق: نور
الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة،
1421هـ - 2000م.

بن مهدي، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار
ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الثانية: 1421هـ.
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة،
مصطفى بن عبد الله كاتب جليبي، مكتبة المثنى - بغداد،
1941م. (د . ط).

مجموع الفتاوي، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني،
تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت - لبنان،
الطبعة الأولى، 1386هـ.

محاسن الاصطلاح، البلقيني، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح،
تحقيق: د عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، (د . ط)، (د. ت).

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم
الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، تحقيق: حمد المعتصم
بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة
الثالثة، 1416هـ - 1996م.

المسائل والأجوبة، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني،
تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة،
القاهرة، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.

المستدرك على الصحيحين، الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن
حمدويه بن نعيم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر
عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى،
1411هـ - 1990م.

المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد
القادر - محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار
الدعوة، (د . ط)، (د. ت).